ردا على مقتل 13 جمركيا بعمق الصحراء

الجيش الجزائري يعلن عن مقتل 12 مسلحا ويتعهد بمواصلة مطاردة المعتدين

الجزائر ـ «القدس العربي»

من مولود مرشدي:

أكدت وزارة الداخلية الجزائرية ان قوات الجيش قتلت 12 مسلحا من عناصر المجموعة المسلحة التي قتلت نهاية الأسبوع الماضي 13 جمركيا في منطقة المنيعة بجنوب ولاية غرداية (650 كلم جنوب العاصمة).

واوضحت ان الجيش «استرجع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة الحربية».

وتعرضت دورية جمارك صباح الجمعة الماضي لكمين نصبه 20 مسلحا في طريق صحراوي بجنوب مدينة المنيعة انتهى بمقتل 13 من عناصر الدورية وإصابة أربعة آخرين واستحواذ المجموعة المعتدية على أجهزة اتصالات متطورة وكل الأسلحة التي كانت بحوزتهم. وكان الجمركيون، وبينهم المدير الجهوي للجمارك بولاية بشار (أقصى جنوب غرب البلاد) متوجهين الى ولاية ورقلة لحضور اشغال ملتقى جهوي حول الجمارك.

وكشف احد الناجين من هذه العملية ان المسلحين باغتوهم من اعلى جبل رملي بعد ان توقف الرتل لأخذ قسط من الراحة قبل مواصلة الطريق باتجاه مدينة ورقلة.

وقالت مصادر رسمية انه مباشرة بعد هذا الكمين شرعت قوات الجيش بالناحية العسكرية الرابعة التي يوجد مقرها بولاية ورقلة وسط الصحراء (800 كلم جنوب) في تمشيط واسع للمنطقة باستعمال الطائرات المروحية وتمكنت من محاصرة المجموعة المسلحة.

وتمت محاصرة المجموعة في منطقة حاسي شبابة بمنطقة المنيعة التابعة لولاية غرداية وهو ما مكن الجيش من تدمير ثمانية سيارات رباعية الدفع كان المسلحون قد استولوا عليها بعد قتل عناصر الجمارك.

واضاف البيان ان اثنتين كانتا محملتين بالمتفجرات والذخيرة الحربية المختلفة العيارات.

كما تم استرجاع بندقية من العيار الثقيل و59 بندقية آلية من نوع كلاشنيكوف وبندقية «اف. ام» و53 قذيفة هاون و311 مخزن ذخيرة لمختلف الاسلحة و6 من قاذفات الصواريخ «ار بي جي7» و4 بنادق رشاشة من نوع «اف ام بي كا»، بالاضافة الى استرجاع 16 كيسا من الذخيرة من مختلف العيارات.

وقال مصدر وزارة الداخلية في البيان المذكور ان قوات الجيش «مصممة على مواصلة محاربتها للارهاب الى غاية القضاء على عناصره» مؤكدة ان المطاردة ما زالت متواصلة.

وكان وزير الداخلية يزيد زرهوني حمّل مختار بلمختار المكنى بـ«الأعور»، القائد المفترض للجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجنوب، مسؤولية الكمين.

ورفض هذا التنظيم المسلح قانون العفو الأخير الذي أصدره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في نهاية شهر شباط/فبراير الماضي.

وتعد هذه اعنف عملية ينفذها مسلحون ضد عناصر القوات النظامية بعد عملية نفذت في أيلول/سبتمبر الماضي واسفرت عن اغتيال سبعة عسكريين بولاية جيجل (350 كلم شرق).

المحكمة العليا في مدريد تحكم ببراءة ثلاثة مغاربة أدينوا سابقا بملف «خلية القاعدة في اسبانيا»

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

قررت المحكمة الاسبانية العليا الافراج فورا عن ثلاثة مغاربة اعتقلوا ضمن ملف ما يعرف بـ«خلية القاعدة» في اسبانيا التي يفترض أن زعيمها هو عماد الدين بركات الملقب بـ«أبو الدحداح»، واعتقل ضمن «الخلية» مراسل قناة «الجزيرة» تيسير علوني في هذا الملف.

وجاء الافراج عن المغاربة الثلاثة وهم الصديق مريزق وعبد العزيز بنعيش وإدريس شلبي مساء الجمعة الماضية كنتيجة للمداولات الأولية للمحكمة العليا التي بدأت النظر في هذا الملف يوم الأربعاء الماضي.

وأثار انتباه المراقبين إسراع القضاء الاسباني بالنظر في هذا الملف الذي صدرت فيه الأحكام مبدئيا في ايلول (سبتمبر) الماضي في المحكمة الوطنية، علما أن عمليات الاستئناف عادة ما تتأخر على الأقل سنتين.

ولم تنتظر المحكمة العليا حتى نهاية الجلسات بل ارتأت قبل تحرير وثيقة الحكم أن تأمر بالافراج عن الأشخاص المذكورة أسماؤهم نظرا لبراءتهم الواضحة. وتستأنف اليوم الاثنين هذه المداولات مما يعني أنه قد تحدث عمليات إفراج جديدة. والمثير أن النيابة العامة التابعة للمحكمة العليا هي التي طالبت من هيئة القضاء الافراج عن الأشخاص الثلاثة معتبرة أن الأدلة التي استعملتها النيابة العامة في المحكمة الوطنية ضدهم كانت ضعيفة بل وبدون مصداقية وأرضية صلبة للإتهام.

إدريس شبلي تمت إدانته في المحكمة الوطنية لمجرد أنه اشترى سيارة من شخص يسمى عامر هرب من اسبانيا وتتهمه الأجهزة الأمنية بأنه استقطب مجاهدين لأفغانستان. وأول القضاء في المرحلة الأولى علمية البيع وكأنها تمويل من طرف شلبي لمساعدة عامر على الهرب من هذا البلد الأوروبي.

وفي حالة بنعيش تمت إدانته لمجرد أنه ظهر في شريط فيديو كان في ملكية أبو الدحداح ويعود الى سنة 1995، وتعتبر المحكمة العليا أنه لا يمكن إدانة شخص لمجرد ظهوره بشكل عادي للغاية في شريط فيديو، وتبقى حالة الثالث مثيرة للغاية ذلك أن إدانته جاءت نتيجة تعرف شخص معتقل في غوانتانامو عليه في صورة عرضت عليه في هذا المعتقل الأمريكي.

وأكدت المحكمة العليا في هذا الصدد أنه لا يمكن الاعتماد على هذه الشهادة طالما أن الشخص لم يحضر ليدلي بشهادته ولا يمكن الأخذ بشهادة جرت في مكان مثل غوانتانامو يفتقد لأبسط الحقوق الانسانية والقضائية.

ومن ضمن القضايا الأخرى التي ركز عليها دفاع باقي المتهمين أن هذا الملف يعتبر حالة شاذة في تاريخ القضاء الاسباني، فالتحقيق استمر لمدة سنوات وعندما وقعت تفجيرات 11 ايلول/سبتمبر في نيويورك جرت محاكمة المعتقلين بتهمة التورط في هذه التفجيرات، لكن النيابة العامة الآن في الحكمة العليا تطالب بإلغاء هذه التهمة خاصة بالنسبة لـ«أبو الدحداح»، وهذا يجب أن يجر أساسا، وفق المراقبين، الى إلغاء هذا الملف بالكامل نظرا لهشاشة التهمة الرئيسية التي اعتمدت على توريط الخلية في تفجيرات 11 ايلول/سبتمبر.

والمثير في هذه القضية تصريحات النائب العام في المحكمة الوطنية بيدرو روبيو الذي تولى الاتهام في القضية الأولى ضد تيسير علوني وباقي المتهمين اذ قال مؤخرا لجريدة «البابيس» ان هذه «المحاكمة هي محاكمة عن اقتناع وإن لم تكن هناك أدلة، إما أن تصدق أو لا تصدق»، في إشارة الى أن النيابة العامة وهيئة القضاء في المحكمة الوطنية اقتنعت بالتهم وأصدرت الأحكام المذكورة بالسجن رغم غياب أدلة ثبوتية.

ومن المنتظر أن يفتح القضاء الآن ملفا جديدا يتعلق بإعادة الاعتبار على الأقل للمغاربة الثلاثة الذين تم الافراج عنهم وتبرئتهم، وترى الجالية العربية المقيمة في هذا البلد الأوروبي أن هذا المطلب ضروري وملح.

هيئة المحكمة العليا في مدريد التي تتولى النظر في ملف ما يعرف بخلية القاعدة في اسبانيا (تصوير القدس العربي)

وزير جزائري: اقتربنا من اتفاق مع بريطانيا لتسليم رجل الاعمال عبد المؤمن خليفة

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: أكد وزير العدل الجزائري ان السلطات القضائية الجزائرية تنتظر تسلم رجل الأعمال الجزائري عبد المؤمن خليفة من السلطات البريطانية قصد محاكمته. وقال الوزير الطيب بلعيز «اننا ننتظر ردا ايجابيا في إطار المفاوضات الجارية» بين السلطات القضائية الجزائرية ونظيرتها البريطانية بخصوص تسليم عبد المؤمن خليفة.

وكانت السلطات الجزائرية أصدرت أمرا دوليا للقبض على رئيس «مجموعة الخليفة» الذي فر الى العاصمة البريطانية مباشرة بعد إعلان افلاس مجموعته سنة 2003.

وتسبب افلاس «بنك الخليفة» في انهيار كل المجموعة المتكونة من قناة تلفزيونية وشركة للبناء وأخرى لتأجير السيارات بخسائر للخزينة العمومية قدرت بمليار دولار. ووصف المسؤولون الجزائريون القضية بفضيحة القرن.

وعقد خبراء جزائريون وبريطانيون في المجال القضائي قبل أسبوعين سابع جلسة مفاوضات بينهما بالعاصمة الجزائرية انتهت بالتوقيع على أربع اتفاقيات في مجال حرية تنقل الأشخاص والتعاون القضائي وتسليم المطلوبين في البلدين.

من جهة أخرى برر الوزير قرار اعادة اعتقال اربعة من عناصر الجماعات المسلحة استفادوا من العفو بانه «خطأ قضائي ما كان ليقع».

وقال ان السلطات القضائية «ارتكبت خطأ قضائيا» عندما أفرجت على اربعة معتقلين في إطار إجراءات العفو الاخيرة التي صدرت في حق عناصر الجماعات المسلحة. ويتعلق الامر بكل من امحمد بن يمينة الذي تتهمه اجهزة الامن الفرنسية بالضلوع في تفجيرات ميترو انفاق باريس سنة 1995، ويخلف وبومزبر ودحومان اللذين تتهمهما السلطات الامنية الأمريكية بالانتماء الى جماعة احمد رسام الموقوف في الولايات المتحدة بتهمة الاعداد لـ«تفجيرات الألفية».

القضاء الفرنسي يفتح ملف «الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا» بسبب نزاعات داخلية حول القيادة

باريس ـ «القدس العربي»

من شوقي أمين:

قررت العدالة الفرنسية، في نهاية المطاف، تبني قضية الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا المسماة اختصارا FNM بعدما استفحل داء المشاكل التنظيمية والقانونية داخل هيئاتها وذلك منذ الصيف الماضي.

وقرر مجلس قضاء نونتير في ضاحية باريس الغربية تعيين مسؤول اداري مؤقت لتصفية القضايا العالقة داخل التنظيم، علاوة على تعيين مدير قضائي مؤقت لتسيير الشؤون العادية داخله و تحديد من ثم طبيعة عمله وضبط صيغ عملية داخلية مشحونة على ما يبدو بالضبابية وسوء التسيير فيما يدور الحديث عن قضية تزوير في المحاضر وتحويل اموال.

وجاء قرار المحكمة المذكورة في نهاية شهر آذار/مارس الماضي، في نفس اليوم الذي فشل فيه المجلس الاداري للفيدرالية، في تنظيم الشان الداخلي واقامة ما يشبه مصالحة داخلية بين اعضاء التنظيم.

وتفيد الاخبار المسربة من داخل الفيدرالية ان ثمة معركة داخلية محمومة بين مختلف الفصائل والتيارات المشكلة للمجلس لم تستطع حسم نزاعاتها الداخلية، ما يؤشر الى وجود تيارات داخلية تريد فرض وجهة نظرتها في ظل هيمنة مغربية، على ما يبدو، كرست نزاعات سلطوية مزمنة ادت الى انسداد عميق في الحوار بين مختلف الاعضاء المشكلين للمجلس.

واوضحت مصادر من داخل الفيدرالية لـ«القدس العربي» ان اسباب النزاع تعود الى وجود معركة حول رئاسة الفدرالية بين محمد بشاري من جهة، وشخص آخر يدعى محمد بوسوف الذي يُعتقد انه يحوز على دعم المجلس التمثيلي للديانة الاسلامية بقيادة الجزائري الدكتور دليل بوبكر، علاوة على مساندة ودعم بعض الاعضاء من الفيدرالية.

وتاتي هذه الزوبعة التي باتت تقوض بنيان الفيدرالية التي نشطت في الآونة الاخيرة على محور فكري وسياسي بهدف تغيير الرؤية السلبية التي تكرست في المجتمع الفرنسي تجاه الجالية العربية والاسلامية، في ظرف توجد فيه المؤسسات الاسلامية بشكل عام في حالة لا تحسد عليها انطلاقا من المجلس التمثيلي ذاته.

ويعرف المجلس التمثيلي للديانة الاسلامية شللا في نشاطه نظرا للمشاكل التي تعرفها فيدرالية مسلمي فرنسا مع القضاء الفرنسي باعتبارها عضوا اساسيا داخل المجلس علاوة على ان رئيسها محمد بشاري المحسوب على المغرب يشغل منصب نائب الرئيس بوبكر.

وفي غياب ممثلين من فيدرالية مسلمي فرنسا في المجلس التمثيلي للديانة الاسلامية، فان مصاعب قانونية ستواجه هذا الاخير في مواصلة تسيير شؤونه بسبب عدم اكتمال النصاب في اخذ القرارات. علما ان ثمة مواضيع على قدر كبير من الاهمية مطروحة على طاولة المجلس الاداري للهيئة التمثيلية للديانة الاسلامية تنتظر البث فيها.

واكد مصدر من داخل المجلس فضل التكتم عن هويته لـ«القدس العربي» ان من شان الحكم الذي ستنطق به محكمة نونتير ان يرفع هذه المعضلة القانونية، في حين ان المدير القضائي المؤقت، ديدييه سيغار، الذي سيخلف محمد بشاري قانونيا لانه يقوم بتمثيل فيدرالية مسلمي فرنسا داخل كل هيئات المجلس استنادا الى امر قضائي.

وسيتيح هذا الاجراء، حسب ذات المتحدث، البت في المسائل العالقة على الاقل، وعلى راسها تعيين مرشدين دينيين في مؤسسات الجيش الفرنسي والسجون التي اسالت كثيرا من الحبر في السابق دون ان تؤخذ على محمل الجد. وهو مطلب جوهري ليس للجالية الاسلامية في فرنسا لانه يطرح مسالة المساواة بين مختلف الديانات التوحيدية الثلاث المسيحية واليهودية والاسلامية، بل لان السلطات الفرنسية تطمح من خلال تعيين المرشد الاسلامي الى قطع الطريق امام فئة من الدعاة السريين من تعتبرهم خطرا على منظومتها القانونية ومؤسساتها العسكرية والعقابية في اشارة الى بعض التنظيمات الاسلامية التي تتعاطى من منظورها نظريات ورؤى متشددة قد تقود الى الارهاب.

وعلاوة على هذا الدور الذي سيقوم به المدير المعين من طرف المحكمة في تجاوز عقبة النصاب لتنظيم دوراته واجتماعاته، فان دورا جوهريا سيضطلع به ذات المدير يقضي بترتيب بيت فيدرالية مسلمي فرنسا، حيث منحت له المحكمة كامل الحرية في تنظيم جمعية عامة من اجل انتخاب مجلس ادارة جديد توكل اليه مهمة اعادة النظر في القانون الداخلية الذي يدير الفيدرالية وتكييفها مع الوضع الجديد والتاسيس من ثم الى شرعيته التمثيلية في هيئات المجلس التمثيلي للديانة الاسلامية، وهوما يعني حسب كثير من المراقبين لاوضاع الجالية الاسلامية في فرنسا، ان المحكمة من خلال اجراءاتها هذه تضع في نفس السلة كلا من محمد بشاري والمعارضين له.

محمد بشاري

دليل ابو بكر

الجزائر تغلق المدرستين السعودية والمصرية لتجاوزهما القوانين

وزير خارجية فرنسا فيليب دوست بلازيه (يمين) لدى وصوله الى الجزائر امس وفي استقبال نظير محمد البجاوي

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: قررت السلطات الجزائرية غلق المدرستين السعودية والمصرية بالجزائر بسبب «عدم امتثالهما للقوانين الجديدة» التي صادق عليها البرلمان بخصوص المدارس الخاصة في الجزائر.

وقال وزير التربية ابو بكر بن بوزيد ان المدرستين قررتا «بصفة تلقائية اتخاذ قرار الغلق بعد ان رفضتا الامتثال للقانون الجديد».

وكانت السلطات الجزائرية أصدرت قانونا جديدا يحدد إنشاء المدارس الخاصة بشروط تقتضي التعليم باللغة العربية.

وبموجب القانون الجديد اغلقت 43 مدرسة منحتها السلطات مهلة الى بداية الموسم الدراسي في أيلول/سبتمبر المقبل لتكييف برامجها مع البرامج التعليمية المعمول بها في المدارس العمومية.

منتدى يشارك فيه مسؤولون حكوميون

اغادير تفتح النقاش: الأمازيغية في المغرب مشكلة حقيقية أم مفتعلة؟

اغادير ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

هيمنت المسألة الأمازيغية على منتدى ثقافي نظم في مدينة أغادير لتظهر ازمة يعيشها المغرب ومعه دول شمال افريقيا المطروحة فيها هذه المسألة وصعوبة الوصول الى ان جواب لسؤال هل الأمازيغية مسألة مفتعلة أم ازمة حقيقية يعيشها المجتمع المغربي.

المنتدى نظم تحت عنوان «التنوع الثقافي والسياسات العمومية» وتمحور حول الثقافة والاتصال، وذلك ضمن سلسلة منتديات ينظمها حزب التقدم والاشتراكية استعدادا لمؤتمره الوطني السابع وشارك بكل تفاصيله نبيل بن عبدالله وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية بصفته عضوا في الديوان السياسي للحزب.

وقال الوزير في افتتاح المنتدى ان حزبه «حرص على تنظيم منتديات وطنية موضوعاتية في عدد من المدن المغربية لمناقشة قضايا الثقافة والاتصال، وذلك حتى يتسنى له تنظيم مؤتمره الوطني السابع وهو متشبع بمرجعية شعبية قوية تهم تكريس الحريات الفردية والجماعية ومواصلة الاصلاحات على مختلف المستويات، وتاكيد الوحدة الترابية وسيادة المغرب على كامل ترابه الوطني».

بن عبد الله اكد ان «تحقيق هذه الغايات لا يمكن ان يتأتى من دون توفر مجموعة من الشروط من ضمنها وجود قوى حية متشبعة بقيم الحكامة الجيدة وضرورة العناية بالبعد الثقافي في اطار هذه الصيرورة على اعتبار ان من شانه ان يكسب المغرب ارضية صلبة تجعله يتقاسم مع غيره قيما مشتركة تنطلق من فلسفة الديمقراطية والحرية والاختلاف والتنوع».

واذا كانت مسألة التنوع الثقافي تهم النخبة اساسا فان المنتدى كان مفتوحا ليس فقط امام من يريد من المثقفين والفنانين والباحثين المغاربة المشاركة، بل ايضا امام الجمهور الذي حضر بكثافة لأن تعبير التنوع يترجم آليا في الفعل الثقافي المغربي بالمسألة الأمازيغية وشكوى مثقفيها الدائمة من اضطهاد وغبن لحقها ولا زال رغم ما عرفه حضور هذه الثقافة خلال السنوات الماضية من كثافة وتنوع في وسائل الاعلام الرسمية او في الحياة الثقافية او المنتديات.

واذا كان اختيار حزب التقدم والاشتراكية لمدينة أغادير، عاصمة المسألة الأمازيغية بالمغرب، اشارة من الحزب باحترام ودعم حضور هذه الثقافة بالثقافة المغربية وادوات التواصل بين المكونات المتعددة للمجتمع المغربي، فان حضورا اقر بتقدم في المسألة الأمازيغية وحضورها بالمشهد السياسي الا انه، وان كان بذلك تقليديا، اي تقليدية الشكوى، وجد في منتدى أغادير فرصة ليعيد على الحاضرين كلاما كان يقوله منذ بداية التسعينات، بداية الحديث العلني عن المسألة الأمازيغية. وكانه لم يؤسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ولم يقر ادخال الأمازيغية في المناهج الدراسية ولا تقدم التلفزة المغربية ثلاث نشرات اخبارية يوميا وعلى صعيد الحريات لم تعد ملاحقات امنية او قضائية للناشطين في هذا الميدان كما كان عليه الحال حين لاحت مثل هذه النشاطات.

في الجلسة الاولى التي اخذت عنوان الثقافي فلت لحسن النفالي رئيس الائتلاف المغربي للثقافة والفنون من الوقوع في حفرة الأمازيغية وتحدث عن التنوع الثقافي وفلسفته والقوانين الدولية الضامنة له وقال ان التعددية الثقافية حق اساسي من حقوق الانسان التي يجب الحفاظ عليها، وان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والعلوم ما فتئت تدافع على هذا الحق بناء على توصية من العديد من دول العالم.

واضاف ان المنظمة الاممية سعت على الدوام الى الحفاظ على هذا الحق من خلال بلورة اتفاقيات دولية لتسهيل حرية تبادل الافكار والثقافات بواسطة الكلمة والصورة.

وذكر النفالي الى ان منظمة اليونسكو عملت منذ سنة 2001 على اقرار التعدد الثقافي كحق انساني على الصعيد الكوني حيث بذلت جهودا كبيرة في اطار من التوافقات بين الدول الاعضاء مما تمخض عنه ميلاد اتفاقية دولية حول حماية تنوع المضامين الثقافية واشكال التعبير الفني، والتي تمت المصادقة عليها مؤخرا من طرف 148 دولة ومعارضة دولتين فقط هما الولايات المتحدة واسرائيل، مع امتناع خمس دول عن التصويت عليها وقال ان هذه الاتفاقية لا تعني الانغلاق بقدر ماتهدف الى صيانة الاشكال التعبيرية وصون حق الدول في سن سياسات لتعزيز الحق في الاختلاف.

وقال النفالي ان الثقافة تعبر عن هوية الابداع الانساني في تنوعه لتكوين ثراث غير قابل للتصرف، مع التاكيد على ان وتيرة عولمة التبادل التجاري حدت كثيرا من الوصول الى التعددية الثقافية التي تعد حقا اساسيا من حقوق الانسان.

وكان الباحث محمد الشامي عضو المجلس الاداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية اول من محور مسألة التنوع الثقافي حول المسألة الأمازيغية وقال ان تدبير الشان الثقافي المغربي عرف نقلة ملموسة على الصعيد الوطني خاصة في الجانب المتعلق منه بالتعاطي مع اللغة والثقافة الأمازيغيتين حيث كان تناولها فيما مضى يتم في اطار الاهتمام بموضوع الثقافة الشعبية.

واكد الشامي ان الدولة المغربية اصبحت تنتهج سياسة جديدة في ما يتعلق بالتعدد والتنوع الثقافي بعد زمن طويل ساد فيه منطق الطمس والتهميش مستدلا بمجموعة من المراجع التي تؤكد على ان الثقافة المغربية متعددة الروافد والابعاد. الا انه كان لا بد وان يسجل وجود جيوب مقاومة تناهض ادماج البعد الأمازيغي في المشروع الحداثي المغربي، وايضا الصعوبات التي ترتبط بتدريس اللغة الأمازيغية في المدارس المغربية، وضعف جودة الكتب المدرسية في هذا المجال.

وتحدث الباحث المغربي محمد الوالي في موضوع اللغة والثقافة الأمازيغية كواجهة للتنوع الثقافي بالمغرب، مؤكدا ان استمرار الحياة السليمة لا يمكن ان يتم الا في اطار التآلف فالنزاعات اللغوية، بالنسبة اليه، لا ينطبق عليها منطق الربح والخسارة لان الرابح في مثل هذه النزاعات هو الخاسر لكونه اقصى طرفا آخر وهدر ثروة وطنية وانسانية ولأن خسارة لغة ما فيه اضرار بالمتحدثين بهذه اللغة وغير المتحدثين بها.

وشدد الوالي على ان تامين التعددية جزء من المعارك الكبرى للانسانية الحريصة على استمرار الحياة السليمة، مشيرا الى ان خطر انقراض الأمازيغية لا يهم الأمازيغ وحدهم بل يخص الانسانية بكاملها، وكذلك الشأن بالنسبة للغة العربية.

وقال ان اللغة الأمازيغية عنصر «يضمن الحفاظ على الهوية شأنه شأن اللغة العربية دون التركيز على مبدا التمييز بينهما لأن كل واحد يكمل الاخر»، رافضا القبول بما يروج عن حرب غير معلنة بين البعدين الأمازيغي والعربي في تشكيل الهوية المغربية.

وقال ان هناك خطرا دائما محدقا باللغات في العالم نتيجة العولمة، وتبعاتها التقنية، مشيرا الى موت قرابة 25 لغة سنويا، وقال ان هناك الان حوالي 10 الاف لغة في العالم متوقعا ابقاء حوالي 2500 لغة منها نهاية القرن الجاري. وفي المسألة الامازويغية قال الوالي ان نقل التراث الأمازيغي من عهود الشفاهي الى المكتوب يعد ثورة حقيقية تجب المحافظة عليها وتطويرها.

ووجه الباحث احمد عصيد، عضو المجلس الاداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والفاعل الجمعوي في الحقل الأمازيغي، نقدا شديدا لسياسة الدولة على مدى نصف قرن في ما يتعلق بتدبير الشان الثقافي معتبرا ان المغرب «يعيش مرحلة مخاض لا تنتهي وفي حال ما اذا طالت هذه المرحلة فسوف تتحول الى احباط وياس» وهو ما يدعو مختلف اطراف المشهد السياسي والثقافي الى صياغة مشروع وطني يلتقي حوله اغلب الفاعلين.

والح عصيد على مسألتي «النسبية والخصوصية» عند الحديث عن اشكالية التنوع الثقافي باعتبارهما سمتين ملازمتين تعبران عن روح الامم والشعوب عبر التاريخ، وقال ان كل ثقافة لها خصوصيات تميزها عن غيرها ويمكنها ان تؤدي الى التثاقف عوض التناحر لذا من الضروري العمل على ترسيم التنوع الثقافي.

وقال ان الدولة المغربية اهتمت بالعروبة والاسلام وكأنها تتعامل مع مغرب افتراضي ذهني لايوجد الا في مخيلة البعض، مشيرا الى ان عهد مفاهيم القومية العربية قد ولى، ويجب تجاوز مفهوم الوطنية لفائدة مفهوم المواطنة لتجسيد التعددية اللغوية التي تعد من صلب الممارسة الديمقراطية، ولام الدولة المغربية عدم اهتمامها في مبادرة للتنمية البشرية بالعنصر الثقافي والاتصال، على اعتبار انه محور التخاطب مع المجتمع لادماجه في المشروع الحداثي.

واوضح الباحث الدكتور عز الدين بوالنيت ان التنوع الثقافي لا يجب حصره في الثنائية اللغوية (عربية/ أمازيغية) بل هناك اشكالا تعبيرية اخرى منها ما هو مهدد بالاندثار.

واكد على ضرورة وضع مسألة التعدد الثقافي خارج اي فهم عرقي، وتحرير الخطاب الثقافي من الرهانات السياسية، والحديث بالتالي عن «الكينونة الثقافية» عوض «الهوية الثقافية».

وتحدث نبيل بن عبد الله، وزير الاتصال في الجلسة الثانية من المنتدى مطولا عن تعقيدات تدبير التنوع الثقافي في وسيلة الاتصال العمومية، دون ان يعني ذلك رفض هذا التنوع او تشويهه بحكم انه من علامات غنى المجتمع وان النجاح في تدبي ر التنوع هو اشارة على تقدم المجتمع وقوة مكوناته وقال اتفاقيات وقعت مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية حول حضور الأمازيغية في وسائل الاعلام الرسمي المرئي والمسموع، مشيرا الى تخصيص 30 بالمئة من برامج اية وسيلة اتصال رسمية سياسية ورياضية وغيرها للأمازيغية وقال ان حضور الأمازيغية من شروط دفتر التحملات لاي وسيلة اعلام سمعي بصري.

واعلن المسؤول المغربي عن اتفاقية توقع قريبا بين الشركة المغربية للاذاعة والتلفزيون (رسمية) قصد انتاج 30 فيلما سينمائيا طويلا «كدفعة اولى بتقنيات عالية من حيث الجودة، والتفكير في احداث قاعات سينمائية بالاحياء حديثة التجهيز من اجل توفير الاشارة التلفزية المرتبطة بالمنتوج الأمازيغي»، مؤكدا على اهمية «التراكم في الانتاج للوصول الى الجودة».

ولم يخف بن عبد الله صعوبات في الأمازيغية نفسها تؤخر ما يطمح اليه المثقف المغربي او المتلقي المغربي، في اشارة الى تعدد اللهجات الأمازيغية ومحدودية الامكانيات المادية المتوفرة لوسائل الاعلام الرسمية.

واشار الناشط محمد صلو الى ضرورة توحيد اللهجات الأمازيغية واثار مشكلة التواصل بين اللهجات الثلاث للأمازيغية.

وقال البشير زناكي، عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للصحافة المغربية ان مشكلة تدبير التنوع الثقافي لم تحل بعد بالمغرب، نظرا لسيادة احكام مسبقة وكليشيهات جاهزة لاتعترف بحق الاختلاف، حاثا على اهمية اصدار قانون تحصيل المعلومات لكل المواطنين وليس الاقتصار على الجسم الصحافي، لكون المعلومة حق من حقوق التخاطب الانساني وآلية من آليات التواصل الميداني، مشيرا الى ان الهيئة العليا للمرئي والمسموع مطالبة بتطبيق معايير موضوعية لابراز التنوع الثقافي والسياسي بالمغرب، وقال الناقد السينمائي حمادي كيروم ان تحرير الفضاء المرئي والمسموع يكرس التعدد الثقافي ويفتح المجال للمجتمع للتعبير عن تعدده الفكري وان التلفزيون سيلعب دور الوسيط للوصول الى الانسان، واقترح كيروم تلفزيونات موضوعاتية تهتم بكل ما يهم المجتمع.

وقال كيروم ان المغرب لا زال يعاني من تخلف او نقص في ميدان الابداع السينمائي والتلفزيوني، مشيرا الى نقص واضح في كتابة الحوار والاكتفاء في خطوط عريضة للسيناريو ان كان لفيلم سينمائي او مسلسل تلفزيوني.

واتفق الصحافي احمد بوغابة والناقد الحسين الشعبي على وجود نقص قي مجال الكوادر الفنية المتخصصة في مجال الانتاج السينمائي، وقال بوغابة ان دبلجة الافلام باللغة الأمازيغية يتم من طرف هواة ولا تتحقق بالتالي النتائج المرجوة واكد الشعبي على اهمية التواصل مع الشباب في المرحلة الاولى لانضاج تجربة دبلجة الاقلام الى الأمازيغية.